نداء عاجل إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدةبخصوص الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة بحق الفلسطنيين

التاريخ: 16 إبريل 2022

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

مقدم عن: فلسطين / إسرائيل

موجه لعناية كل من:

- **المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967؛**
- **المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد.**
- **لجنة التحقيق الأممية حول الانتهاكات المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر.**

تدين مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة والعدوانية بحق الشعب الفلسطيني في القدس، وتؤكد أن الصور والتقارير المروّعة القادمة من القدس تُظهر نظام الفصل العنصري الإسرائيلي متجسّدًا في أبهى تجلّياته للعالم. وأنه على المجتمع الدولي، وخاصةً أقرب حلفاء إسرائيل في أوروبا وأمريكا الشمالية، وضع حدٍ لإفلات إسرائيل من العقاب، واتخاذ إجراءات فعّالة لمحاسبتها على انتهاكاتها واسعة النطاق والممنهجة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كانت الساعات الماضية قد شهدت تصاعدًا للعنف المنهجي والتحريض بحق الفلسطينيين، وهما حجر أساس نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. وشهدت الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين في حرم المسجد الأقصى في 15 ابريل 2022، واستخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي، مما أدى إلى إصابة أكثر من 160 مصلي بينهم مسعفون وصحفيين، منهم اثنان في

حالة خطرة. كما تعمد بعض جنود الاحتلال ضرب النساء وكبار السن بالهروات بعنف مفرط، بالإضافة إلى اعتقال أكثر من 400 من المعتكفين داخل المسجد بعد الاعتداء عليهم بقنابل الصوت والغاز والضرب بالهراوات.

الجدير بالذكر أن اقتحام المسجد الاقصى هذه المرة يتزامن مع حشد جماعات متشددة، بهدف منع المصليين من أداء شعائرهم في المسجد الاقصي، مما يعد انتهاك صريح للمادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 الخاصة بحماية السكان المدنيين؛ والتي تنص على حق السكان في المناطق المحتلة ممارس شعائرهم الدينية حسب عاداتهم وتقاليدهم.

وتؤكد مؤسسة ماعت بأنه وعلى الرغم من القرارا التاريخي الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في 27 مايو الماضي بتشكيل لجنة تحقيق دائمة؛ لمعالجة الانتهاكات الإسرائيلية الجارية بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، ومعالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي. إلا ان إسرائيل مستمرة في شن هجمات ممنهجة وواسعة النطاق بحق الشعب الفلسطيني، والذي يشكّل أساسًا لنظام الفصل العنصري، الذي يصل حد الجريمة ضد الإنسانية.

فأن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني يحتم على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب على عقود من انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني. فعلى مدار 74 عامًا، يعانى الفلسطينيون من قمع متواصل يتجلى في السياسات والممارسات الإسرائيلية الهادفة لتهجير وسلب الشعب الفلسطيني؛ لضمان السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على الأرض والموارد، ويمثل التهديد والاعتداء الأخير أحدث تطبيق لهذه السياسات والممارسات التمييزية التي تستهدف تفتيت الشعب الفلسطيني، كجزء من أدوات فرض نظام الفصل العنصري الإسرائيلي وتنفيذه.

وعليه تطالب مؤسسة ماعت الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة أدانة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وتدعو مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لعقد جلسة خاصة؛ لمعالجة الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في فلسطين، كما تدعو ماعت جميع دول المجتمع الدولي بأن تتحمل المسئولية الأخلاقية والقانونية للتعاون من أجل إنهاء هذا الوضع غير القانوني، والعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق الفلسطنيين.